**عنوان المحاضرة : مظاهر الفساد الإداري والمالي:**

**تمهيد :**

إن مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها. ومن بين هذه المظاهر مايلي:

1. **الرشوة:**

وهي تمثل أبرز مظاهر الفساد الاداري وتعتمد على تفاعل طرفين أو أكثر وفقا لمصالح شخصية خاصة بهم.

من الصعب قياس مدى انتشار الرشوة، لكن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن المعاملات الفاسدة تصل قيمتها إلى تريليون دولار سنويًّا. وفي عام 2018، أفادت منظمة «الشفافية الدولية» أن أكثر من ثلثي الدول التي شملتها دراسة استقصائية أجرتها المنظمة، وعددها 180 دولة، حصلت على درجة أقل من 50 على مقياس متدرج من 0 («فاسدة للغاية») إلى 100 («نظيفة للغاية»). وتتصدر الفضائح الكبرى بانتظام عناوين الصحف العالمية، مثلما حدث حين اعترفت شركة البناء البرازيلية «أودبريشت» في عام 2016 بأنها دفعت ما يصل إلى 700 مليون دولار في صورة رشاوى لسياسيين وموظفين حكوميين في 12 دولة. غير أن وقائع الفساد البسيطة، التي تتضمن تَبادُل بعض الخدمات الصغيرة بين بضعة أفراد، شائعةٌ للغاية أيضًا. يوضح «مقياس الفساد العالمي» الصادر عن منظمة «الشفافية الدولية» لعام 2017 أن واحدًا من كل أربعة أشخاص شملهم الاستطلاع قال إنه دفع رشوةً لقاء خدمة عامة في العام السابق، في حين زادت هذه النسبة إلى واحدٍ من بين كل ثلاثة تقريبًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إذا تفشت الرشوة في مجتمع من المجتمعات فلا شك أنه مجتمع فاسد، محكوم عليه بالعواقب الوخيمة، وبالهلاك المحقق.

لقد تحمل الإنسان الأمانة التي عرضت على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها، والواجب على هذا الإنسان أن يؤدي الأمانة على الوجه الأكمل المطلوب منه لينال بذلك رضا الله تعالى وإصلاح المجتمع، أما إذا ضيعت الأمانة ففي ذلك فساد المجتمع واختلال نظامه وتفكك عراه وأواصره.

وإن من حماية الله تعالى لهذه الأمانة أن حرم على عباده كل ما يكون سببًا لضياعها أو نقصها؛ فحرم الله الرشوة وهي: بذل المال للتوصل به إلى باطل، إما بإعطاء الباذل ما ليس من حقه، أو بإعفائه من حق واجب عليه، يقول الله تعالى: {ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون} [البقرة:188]

1. المحسوبية والواسطة والمحاباة :

وهنا تظهر أصول الفساد من خلال استخدام النفوذ لتحقيق أهداف مختلفة وعادة ما يكون أساسها علاقات وروابط عائلية، قبلية وجهوية وكذا الولاء الحزبي الذي طغى هذه الأيام على كافة أشكال المحسوبية مانتج عنه الثراء اللامحدود للطبقة الحاكمة.

بحيث يشرع المسؤولون في المناصب المختلفة وخاصة العليا منها في توظيف المعارف والأصدقاء، مقابل تهميش الفئات الأخرى، وفي المقابل نجد تجاهلاً لكافّة الأسس، والمعايير الإدارية، والمهنيّة في الاختيار والتوظيف على أساس الخبرات، والكفاءات العلمية، والوظيفية المختلفة.

عندما تصبح الواسطة والمحسوبية؛ أي الفساد الإداري، في بلد ما هما القاعدة، والكفاءة والعدالة هما الاستثناء، فإن كل امرئ مضطر إلى اللجوء إليهما؛ أي إلى أن يفسد على الرغم منه، وبذلك يعمّ الفساد ولا يستطيع أحد مهما كان صالحا أو ملتزماً أن ينجو منه. فأنت لا تستطيع أن تسير مستقيماً في طريق معوجة. هَبْ أنك ترغب في السفر إلى مدينة ما فتذهب إلى كراج السفريات، حيث تجد أن الجميع يتزاحمون، فإذا لم تزاحم فإنك قد تقضي النهار كله من دون أن تحصل على فرصة أو تصل. لكن إن وجدت الركاب مصطفين بالدور، فإنك تصطف حسب دورك وتسافر وأنت راضٍ وتصل.  
لقد أصبحت الواسطة والمحسوبية؛ أي الفساد الإداري، في كثير من البلدان العربية هما النظام الفعلي الذي يلجأ إليه كل مواطن ويتوقعه كل مسؤول. فيسعى بعض الأشخاص لامتلاك واسطة توصله ومحسوبية تدفعه وترفعه. ومع هذا، يندهش بعض السذج من انفجار “الربيع العربي” أو من “خريف النظم” (كما يسميه الأستاذ خيري منصور) أو من العنف المتفشي في بلدان الواسطة والمحسوبية التي تخرب جميع المؤسسات والأعمال، وتجعل جميع الناس غير راضين بمن فيهم الواصلون بالواسطة والمحسوبية؛ أي بالفساد الإداري، لعلمهم أن من هم أقل كفاءة منهم أو أدنى، تفوقوا عليهم بواسطة أو محسوبية أقوى. ونتيجة لذلك يتراجع الولاء والانتماء عند الجميع، ويشهد الناس البلد ينهار ولا يمدون يد العون إليه. أما السبب فغياب المواد الفعالة اللازمة للولاء والانتماء، وهي الحق والكفاءة والعدل والثقة العمودية والأفقية.

1. **نهب المال العام والتهرب الضريبي:**

وهي المظاهر التي تعبر بصورة واضحة عن الفساد المادي بمختلف أشكاله كما سبق الاشارة لذلك دون أن ننسى عمليات التزوير أيضا.**.**

ويعد التهرب الضريبي جرما يعاقب عليه القانون في معظم بلدان العالم، ويُعرِّض الضالعين فيه للمساءلة أمام القضاء وعقوبات مدنية وجنائية، قد تصل إلى السجن..

تتعدد مظاهر الفساد الاداري والمالي وتتنوع وهي غير مرتبطة بأي نوع من أنواعه مما تجعله يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة:

1. فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص وانجاز المهام لفترات طويلة تتعطل فيها مصالح المواطنين فيضطر المواطن إلى دفع رشوة لكي تتم مصلحته وإجراءاته.
2. ينتشر الفساد الإداري بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية التي تستحوذ فيها فئة من الأشخاص على معظم الخيرات والموارد المتوفّرة والمتاحة في المنظّمات والمجتمعات.
3. غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد.
4. الخروج عن القوانين.
5. التحيّز والتمييز بين الموظفين.
6. شيوع البطالة،
7. وقلة فرص العمل، وشبه انعدامها، وخاصة في الدول النامية التي نجد فيها انتشار أكبر لهذه الظاهرة، في ظلّ غياب الرقابة والمتابعة والإشراف، وفي ظلّ ضعف تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمحاربة الفساد، ومكافحة كافّة أشكاله، وكذلك في ظل غياب الأجهزة الرقبية التي تشرف على سير الأعمال المختلفة وتمنع كافة الممارسات اللاأخلاقية.
8. تدني معدّلات الرفاه الاجتماعي في الدول.
9. انتشار الرشوات والعمولات المباشرة مقابل قيام الأشخاص بوظائفهم وواجباتهم الرسميّة، بحيث تكون الرشوات على شكل مبالغ نقدية مدفوعة، أو مقابل خدمات مختلفة.
10. ومن مظاهر الفساد المالي السيطرة على المال العام، والتحكم به حسب الرغبات والمصالح الشخصية.
11. اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، وتسييره للصالح الشخصي، بدلاً من استثماره في سبيل تطويره العمل والنهوض به في القطاعات المختلفة.
12. التهرب من دفع الضرائب،
13. والتلاعب في المستندات، والوثائق، والسندات، والأوراق المختلفة التي تثبت وجوب دفع مبالغ معينة مقابل القيام بالأعمال المختلفة للجهات الضريبية.
14. تخصيص الأراضي بالطرق المختلفة.